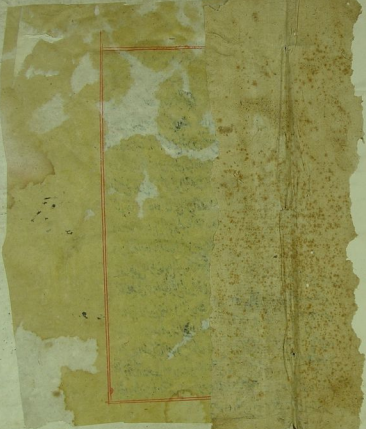






11

11



من تصور الخلق بانه على ما هو ليعرف بهما احوال
اذا وقع الحكة من حيث الخراب والبناء حصل عند
مقدرة كنهه وهي ان كل مسئلة من مسائل الخلق
مخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه مسئلة معينة فيها
يكون ذلك من ان يعلم انهم من الخلق ان يقول بذه
المسئلة كنهه في معرفة الخراب الحكة وبناء لما وصل
مسئلة لذلك من ان الخلق قد وجد مسئلة كنهه وكذا اورد
العلم بانه انما كانت القضية التي هي غايتها العلم
في الفكر حصل عند مقدرة كنهه هي ان كل مسئلة
لما دخل في تلك المعرفة ولكن **العلم** هو العلم
فقد عرف في خاصته وعلم بذلك ان كل مسئلة من المسائل
فذلك خاصته وبذلك كنهه فاذا اورد عليه مسئلة
ان العلم انما قد رتبه فكان قد علم ذلك ولم يدر
بما تصور العلم برسمه قد حصل العلم بالفعل يتميز
بما يدعى في خبرنا حتى يتر عليه ان خلق في الواقع او
ليس كما من تصور المنطق وان كانا حصل العلم بكل
مسئلة من تر عليه انما قد كان على غير الخلق ان

الشرع في العلم فله اختيار في فعله بل ان يعلم
ان لذلك العلم فائدة ما وان لم يتبع الشرع في
مطلق كما بين في موضعه فلن يدان بكون تلك الفائدة
مقدمة عليها بالنظر الى الشريعة التي في يحصل ذلك العلم
والا كان الشرع في فطرته مما بعد عقابا عرفيا وبذلك
يقتضيه وجوده فطريا ولا بد ان يكون تلك الفائدة على العلم
التي تترتب على ذلك العلم والاولى ان يكون اما بالبرهان او انما
بعد مشروعية لعدم المناسبة بينهما في فرض صحة فحصل
في نظره واما في اعلم الفائدة المعدة بها الشرع فله ان
يملك رغبة فيه وبما يقع في يحصل كما هو حق ويزداد ذلك
شقا بعد مشروعية في ابطه مناسبة حاله الى الفائدة
فائدة العلم بيان احوال الاشياء ومعرفة حكمها فانها
طائفة من الاحوال والاحكام متعلقات بها واجبة
بها **مسألة** طائفة اخرى منها متعلقة بشئ اقوى او
ما يشتمل عليه او كانت كل واحد منها علميا برسما
متعلقة من خارجها ولو كانت متعلقين بشئ واحد
هتمة واحدة او بامتناع من جهة واحدة كما في

ما في غير هذه الحروف والكل ما كان في غير هذه الحروف
 ما في غير هذه الحروف والكل ما كان في غير هذه الحروف
 ما في غير هذه الحروف والكل ما كان في غير هذه الحروف
 ما في غير هذه الحروف والكل ما كان في غير هذه الحروف

دون تصرفه لانه معلوم بوجوده وذلك كافي في التفسير
 او ان ثبت على ان نفسه العلم بذلك فهو تفسير مطلق
 التصور بل تعلم ان التصور امر اذ في ذلك مرجع بذاته فهو
 تبيين عن ان التصور كما يطلق الى اخره فلا بد ان
 تعلم ان التصور فقط والتصور مع حكم يدل على ان
 امر مشترك بين اثنين **المتضمن** لا يفيد ثمة واحدة
 حكم وانما بعد ذلك علم بذلك ان التصور يطلق على
 ما هو اذ العلم واما التصديق فلا حاجة في ذلك الى ان
 تعرف مطلق التصور دون التصور فقط واما ان
 التصور على ما يقع بل تصديق فذلك معلوم من المعيار
 المشهور ولا يدخل فيه التصديق وهو لا يدخل في
 العلم منه الا اطلاقه على المعيار المشترك دون اطلاقه
 على خصوصه القسم الاول في اوقات العلم ما ذكرت
 على التصديق فثبت على ما يدل عليه التفسير او كما يفعل
 عنه ولا بد من التفسير في يد من يفسر عن قريب **والمتضمن**
 لا امر الا في هذا النوع من العلم وانما انما في
 الجواب او سبحانه **والمتضمن** في الكتاب ما هو اذ في مفهوم

الكاتب

الكاتب عن ادراكه الى ان لا يقضيته باللفظ بل
 امر واجبا بل هو امر يستحق فان الاول ان لا يقضي
 الذات او لا ثم مفهوم الصفات واما ادراكه لثبوت
 ثبوت الكاتب الى ان لا يقضي فلا بد ان يتبين عن
 ادراكهما معا **والمتضمن** ادراك النسبة واقعة او ليست
 او اقعة يربطه ان لا يقضي ما ادراك النسبة واقعة
 او ليست لواقعة الوجود نسبة ولا وقوعه الى ان
 معنى الوقوع ولا وقوعه من ان النسبة فادراكها
 بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب يقيد من قبل
 اضافته بل يقضي باذنه ان لا يقضي ان يدركه لثبوت
 واقعة وليس في ادراكه حكما جديا واما ادراكه
 الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست لواقعة
 وليس في ذلك حكما بل هو ادراك واقعة
 النسبة اول وقوعها يجب ان يتبين عن ادراكها
 ادراك طرقي **والمتضمن** ادراكا خفيا في غير ادراكه
 الى ان لا يقضي مفهوم الكاتب وادراكه لثبوت
 بهن في ادراكه لثبوت من ادراكه لثبوت الحكم
 وبين ادراكه الذي سمعه حكما فذلك ادراكا

الادراك

عن ادراكه لثبوت حكيم كما يجب باق ادراكه

تصدق من شفا ومن القول الشدة والكان للظن بالثبوت
 على وجودها الصورة كما سار جامع على التصديق ومنزج
 تحت مطلق التصديق فعدا عنه في التصديق شرطا او شرط
 التصديق الذي اعتبر فيه كذا ما في كماله ما في كماله
 ان ينفك الحكم المطلق من التصديق ان رجحان مقتضى
 فيه في مقتضى التصديق في مودات التصديق ان رجحان
 فيه فان الموصوف ان كان جزء من كماله ان يكون
 ان مقتضى هو مقتضى التصديق ان قطع التصديق هو مقتضى
 والتصديق كماله القطع هو مقتضى وكذا في الشرط فان
 الموصوف ان كان شرطه ان لا يجب التصديق في مقتضى
 فان مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق وهذا التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب
 كماله ان لا ينفك الحكم المطلق من التصديق ان لا يجب
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى

قد علم ان
 الموصوف ان كان
 التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى

من مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى
 التصديق في مقتضى التصديق ان لا يجب التصديق في مقتضى

اليد التي تسمى اليد المتصورة متوقفة على المتصور
 عليه والمعلوم به والنسبة التي تكونت وكل ذلك نظري على ذلك
 التقدير فليعلم الدور والتبديل فان قلت على تقدير ان
 يكون جميع التصورات والتصورات نظريا يكون ذلك لو كان
 كلها نظريا بل هو الدور والتبديل بعد نظريا ويكون فعل
 واحد التصور المذكور فيه البقاء نظريا ويكون البقاء ذلك
 ولزم له بطلان المخرج مثلا بعد نظريا والتصورات المذكورة
 فيه البقاء نظرية فتخرج في جميعها التصورات والتصورات
 الدور والتبديل في البقاء فيكون الاستدلال بهذه البقاء
 محال قلت بقاء المتصورات والتصورات معلوم بقاء البقاء
 في ذلك فستم الاستدلال بها قطعاً نعم بل هو كونه معلوماً
 ان يكون جميع التصورات والتصورات نظريا في الواقع وهو
 معلوم بطريق **فذلك** فلا يفتقر اذ كان الدور والتبديل
 كما يتوقف على **ب** وب على ان يكون مقبولا على **ب**
 وجا صلي قبل حصول الترتيبين وكذلك يكون **ب** مقدرا
 على البقاء وجا صلي قبل حصول الترتيبين وكذلك يكون **ب** مقدرا
 على البقاء ويكونان في مرتبة البقاء كان مقدرا على البقاء

واحدة فلا بد من حصولها في التقدير من قبل البقاء
 من عليه **ب** **فذلك** ان يتم ما قبله من البقاء
 المعلوم متصفا بغيره في ان واحد وان الترتيب متصفا بغيره في ان واحد
ب **فذلك** ان الترتيب متصفا بغيره في ان واحد وان الترتيب متصفا بغيره في ان واحد
 الطريق المتصور ان اعمى انه يلزم من حصوله ان لا يتبادر الا وهو متصفا
 ان في زمان متصفا بغيره ان اعمى انه يلزم من حصوله ان لا يتبادر الا وهو متصفا
 على انفسه بغيره في ان واحد وان الترتيب متصفا بغيره في ان واحد
 ان يكون البقاء معلوم بغيره في ان واحد وان الترتيب متصفا بغيره في ان واحد
 وحصل البقاء في ذلك انفسه اذ كانت في زمان متصفا بغيره في ان واحد
 ان الاو كذا **ب** المطلوب متوقف على تلك الاو كذا **ب** **فذلك** ان
 يتناهي **فذلك** ان المعلوم بغيره في ان واحد وان الترتيب متصفا بغيره في ان واحد
 عليه ان المعلوم بغيره في ان واحد وان الترتيب متصفا بغيره في ان واحد
 تقع فيما لو كانت الفكرية اذ هي ان تتناول انفسه الواقعة فيها
 حيث تترتب بها فذلك ان اذ كانت يحصل المطلوب بالانفراد بغيره في ان واحد
 عليه انفسه في ان واحد وان الترتيب متصفا بغيره في ان واحد
 انفسه في ان واحد وان الترتيب متصفا بغيره في ان واحد
 انفسه في ان واحد وان الترتيب متصفا بغيره في ان واحد

ولو كانت العلوم بالابدية معدلات للمطلوب لما امكن
 بحاجتها يا اولي العلم وجب الاستعداد واستعداد
 يكونون بالقوة القوية او البعيدة فمنع ان يجمع
 بالفعل العلم بالاشياء التي لا توجد في تلك العلوم عند
 المطلوب لا يجزئ ان يحصل المطلوب عند الفعل
 في العلوم بالابدية حاصل موجه للمطلوب او شرطه
 فلا بد ان يكون حاصله محتملا عند حصول المطلوب
 الفكر والاشياء التي لا توجد فيها عند حصول
 غيرهم في احاطة الذين يأمرون بمرتبته وقته واجدة وهو
 فيتم ليس فيسقط الى امر واجب بان شك ان لو كانت
 الفكرة معدلات لحصول المطلوب فمنع الاجتماع مع
 ما يقع في تلك المعدلات في العلوم والادراك وان لم يقع
 حتى يجمع العلم بالشيء مما يجب حتى عما يسهل ما
 يكون من النفس في انقياس الكثرة المقدسات وان كان
 في حصول العلم المطلوب انما يحصل عند حصول العلم عن كثرته
 القوية التي هي حاصل العلم بعد ما يحصل العلم عند حصول
 المطلوب وحصول الفعل وذلك في ما يسهل بالعدس في كثرته

جدا فان من زاد العلم عند ما يحصل العلم في المطلوب
 السهل في ذلك من المقدسات البعيدة في ما لا بد من
 السهلين و العلم بالاشياء التي لا توجد في تلك العلوم
 بما هو في الحقيقة مع الفعل من المقدسات القوية في العلم
 ان يحصل مرتبة فيجب ان يستحق هذا السهل في العلم
 والادراكات بالابدية يجب حتى يحصل العلم في كل
 حصوله لما تقتضيه في ذلك ان لا يكون في العلم
 بحيث لا يلزم الذي ذكره اشارة الى العلم في كل مورد
 المتشابهة فيكونها معدلات لانها في المعدلات وفي كل ما
 في الاجتماع في الوجود وان كانت عن المعدلات في وجود
 في العلم في العلم فان كانت العلم بالابدية وان لم يجب
 العلم مستحصى بالفعل لكنه يجب ان يكون مستحصى بالفعل
 كما ذكرت في حساب العدس قلت ادراك العلم في كل مورد
 في مرتبة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ان يحصل العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ويكون تلك الامور في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 فيها في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

يحصل المقادير ان يكون حاصلها بالقوة القريبة
 لا يتغير من ذلك ومن ذلك ان **قوله** لا يحصل من ذلك
 النفس قد يتوهم عدم ابتداء سلكها الى التوصل الى المقادير
 لوجوبه الى بيان عند ابتداء مقاديرها وقبل ان يحصل
 جميع ما يترق عليه من العلم والادراكات وذلك لان
 متناه لا يتبع ان يحصل فيه امور غير متناهية وفي ذلك ان
 المطلوب بالترق اسم سلكه ان يكون تلك الامور اسلمة
 في نفسه ولما كانت متناهية في زمانه غير متناهية وما اذا
 لوجبه ان يحصل المطلوب بالترق فلا يجب عليه ان يحصل الى
 من حرف ما يبرر وفرقة لا يتصل من التفرع وما اسلمة عليه
 لا يبعدى فيجب الى يكون قد يحصل قبل ذلك تلك المقادير
 في الواقع فيها التصور حصول المقادير القريبة من ذلك والى
 من جميع التصورات والتصورات تلك ان بعض التصورات
 تصور الحوادث والبروت وامثالها وبعض التصورات
 بالانفرد والاشياء ولا يتبعها ولا يتفرعها وما الى ذلك
 من الجواهر والمقادير ما حاصلها من تلك المقادير
 جميع التصورات والتصورات التي لا يمكن ان تكون المقادير

کتابخانه

[illegible][illegible]

۲۰ کتاب فی التمثیل اور روشا للاق و روشا للاق

من شاذ به حال حمل وان لم يكن مستثنا من المقدمات لا يعينه
 وان لم يوجبته بل اورد دليل بقابل لم دليل المستدل والاعراض
 مرفوعة فذلك ليس بمرفوعة المنطق مجموعة قوانين الكتاب
 وذلك لان الكتاب بالمتصور والما المتصدق والاول والآخر
 هو بالقول المشد والظاهر بالحق في ان الكتاب ليس الكتاب
 متعلق بما جدها وهي القوانين المنطقية المتعلقة بالكتاب
 المتصورات والتصورات فليس هناك قانون متعلق بالكتاب
 خارج عن المنطق **ف** بل بعض اخر ويبيح على شكل الاول
 انه جازي لثباته من لا يخرج الى بيان الحمل بل المتصور
 كيثبت على ثبوت الغريب الاول من الشكل الاول والتصور
 التي هي متخفا جزم بدعيه باستلزامها اياها بكونها جازية في المنطق
 وذلك ان القياس الاستثنائي المتصل فان من علم المتصور
 وجود المتصور من علم وجود المتصور قطعاً وعلم برهينه ان المتصور
 المتصور انما اعني المقدسة لدراسة علمي بدعيه والمقدسة الدالة
 وجود المتصور مستلزما انك النتيجة وبذلك الى اذ الاستثنائي
 وذلك استثناء المتصل بدعيه الاشارة واكثر من صياغة الحكم
 والتشريع بدعيه الاشارة فان قلت ان كان هذا لما جازي بدعيه

الى قد ونبها في الكتب قلت في ذلك ما فائدة ان احد بهما انزاله
 ما عسى ان يكون في بعض من شفاء مجروح الى السبعة وثلاثين
 ان ينزل من بها الى المبحث الاخر في المسببة **ف** انما يستفاد
 البديهي فان قلت قبل استنفاده بعض لكن من العقبى في
 انما يكون بطريق النظر وذلك المنطق يحتاج الى قانون اخر فيكون
 المحذور فاما ذلك المنطق ايضا بدعيه فالكتاب من المنطق استنفاد
 من البديهي عند بطريق بدعيه فلا حاجة الى قانون اخر ايضا
ف فانما المذكور في بعض المعاصرة لا يصح للمعاصرة قبل عليه
 انما بدعيه ذلك انما قد نعلم المعارض علما وجوده ان انقروا
 يكون لو كان المنطق يحتاج الى الجاهل لكان اما برهينه او سببية
 لكان اياها على حال فلما بدعيه من استنفاده على نفسه وليس كذلك
 وانما الشافعية للفرق الدور والاشكال فيحصل على هذا فقد ولت
 المتعارضة ليس بغيره من نظر الاحتجاج لا بالمنطق نفسه ومن
 بذلك كجواب فالحق ورواها على كون برهينه او سببية
 على استنفاده نفسه ولا يتعلق بكونه يحتاج الى البرهنة او السببية
 فيقال المنطق مما لا يحتاج الى البرهنة لكان بدعيه او سببية
 ولا يلزم باطن وجوب ان يكون يحتاج الى البرهنة او السببية

تتمسك بهما في غير العلم سواء صح اليه او لم يصح اليه وهذا هو
الاعتقاد في قولنا العلم ان المنطق كذا فيجب ان اليه في
المنطق انما كان في ذاته ولو لم يكن سببيا لكان به سببيا
بالحال والى ان يستغنى عن تعلمه وانما الشافى فلا في صحيح اليه
سببيا لزوم الدور او تبديل ولم يفتت انما يتاخذ في
اذ كان المناسب ان في فهم المقول في النظر والى سيرا
لزوم الدور او تبديل في كتاب النظرات المجزأة المنطق
انما في غير علمه في ذاته فيحصل في نفسه ولكن ان يقال ان بين
المطلوب والاجتهاد الى المنطق في نفسه ايرادان يسيران الى ما اذا
من هو به في جميع احواله فيجب ان يستغنى عن تدوينه في كتب اليه
لجميع احواله فيجب ان يحصل فقد عن تدوينه وبما في كتابه
التي يسيران في علمه من المنطق ليس على استغنى ولا على ما في
تدوينه ويحصل عن تدوينه مع كونها في البعد فيجب ان
يكون في الكتب ولم يفتت في هذا في مثل هذا الوجه ان
لشروط في الكتب الفهم ايرادا لمعارضة في هذا النوع في
الاجتهاد اليه في هذه المقابلة على سبيل ما في الفقه في
العلم في مقابلته الدليل يدل على ان في الفقه ان في الفقه

وما ذكر

وما ذكر لم ليس كذلك فيكون عند العقل ان البعد العلم
اي لا يتبين عند العقل ان البعد غير انما ولا يحصل زيادة في
في موضوع العلم ان البعد العلم ان الموضوع ما في العلم في
ان ان في العلم في مثل موضوع العلم انما في العلم انما في
في العلم انما في موضوع العلم انما في العلم انما في
العلوم ويتبين في العلم ان المقصود لما كان في موضوع
المنطق في ذلك في العلم انما في العلم انما في العلم انما في
انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في
بالعلم في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في
صورة الزمان واجب ان ذلك بان العلم انما في العلم انما في
سببيا في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في
بعدم في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في
بعدم في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في
الموضوع في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في
والمقصود في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في
العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في

شرة اول واجل يصل الى الملاحظة في المقام لو كان تصور ما هو
 عليه موضوع المنطق لم يتحقق المعرفة بمفهوم الموضوع اصل
 عاين له لا فاته وما اذا كان المطلوب التصديق بالموضوع
 يتحقق الا بان مفهومه سواء جعل في التصديق موضوعا او غير
 المنطق في جعل محمول وقيل هذا موضوع المنطق **فان**
 لما هو ملاحظة ما هو موضوع واحد الغير من راجع الى احوال
 الشيء في تحقق الشيء لا في الذي هو ان ذلك لا يوافق
 الشيء في حاله يتحقق الشيء والذات **فان** كالتعجب في الذات
 ان الشيء ان قلت العارفين للشيء ما يكون محمول على خارج
 والتعجب ليس محمول على ان يبين ان اجيب بانهم يشاءون في
 في احصاءه كثيرا فيكون منسوبا لجل كالتعجب في المعلوم
 والكساية وغيرها يرون بها المجلات المشتقة من العلم
 التصديق في تحقيق الاشياء والذات انما يكون بتمامها وبيان ذلك
 الاشياء او بمرطبة في ثبوتها كما يجب نفس الامر واما العلم بغيرها
 فيما يتحقق في الديران **فان** كما ذكرنا بالاول والحق في ذلك
 لا يبرهن ببيان طريق المقتضى انهم يجعلون المنطق في
 احوال العلم من الاعراض التي هي التي يتحقق عنها في العلم

بصحة

بغيرها ان الاعراض التي هي التي يتحقق عنها في العلم
 سواء كان محمولا او خارجا عنه **فان** كما ان العلم بالاشياء
 الاعراض في بيان ان الشيء قبله من الاعراض كما يستدل
 الذات المعروض في الجملة نسبت الى الذات وسبع فائدة واما
 في قوله في وان كانت عارضة لذات المعروض ان الذات ليست
 اليها وفيه امر ببيان ان الذات المعروض في علم ترتيب العلم
 في نسبت اعراضه في مرتبة **فان** العلم لا يحدث فيه العلم
 الاعراض التي هي موضوعاتها وذلك لان المقصود في العلم ان
 احوال موضوعاته وان اعراض الذات في احوالها لا حقيقة واما
 اعراض الغريبة فهي في حقيقة احوال الاشياء وهي بالتحصيل العلم
 اعراض فائدة فيجب ان يثبت عندها وبالعالم انما يثبت من احوال
 تلك الاشياء مثله في الحركة بالاشياء ان يثبت في مرتبة واما بالعلم
 حسب موضوع فانه في ثبوت العلم في العلم في موضوع العلم
 علمه انما **فان** فيقول موضوع المنطق في العلم انما التصور
 والتصديق في مرتبة المراد به مطلق موضوع المنطق في ثبوت
 العلم انما يصال موضوعه في ذلك لان المنطق لا يحدث في
 احوال العلم انما التصور والتصديق في مرتبة من احوال العلم

الابطال بعد الموصول ذلك الجوال الى الاتصال وما يتوقف عليه
 الاتصال وما الجوال المعلومات لامن هذا الجنب اعني محال الجوال
 والاعراض اليه من نفس الاتصال لان جليس من الاعراض
 اليك من غير متوقف على الاتصال لكونها موجودة في الذات
 موجودة وكونها مطلقة لا يمتنع انفسها في الغيب والغير متوقف
 الاعراض ذلك من اجرامها في حيث منطق غير انفسه في حيث
 بها متوقف منطق الجوال الى الاتصال لان نفس الاتصال لا يتوقف
 عليه الاتصال عرض فانه لا يتوقف عنهما في العلم **فان** لا يتوقف
 عنهما من حيث انها متصل بالموصول القسري والجوهرية في الجوال
 المعلومات المتصورة التي هي حيث عنهما في المنطق فلهذا يجب ان
 الاتصال بالموصول القسري اما لكونه في الجوال التام اما لكونه في
 الاعراض كما في الجوال التام والاسم التام والناقص وذلك في الجوال
 وتبين ما يتوقف عليه الاتصال بالموصول القسري في الجوال
 المعلومات المتصورة لكونه في حيث وذا حيث وهو حيث حيث ونفس
 وخاصة فان المعلومات المتصورة يتركب من هذا الجوال والاتصال بالموصول
 في هذا الجوال المطلقة وذا لكونه في حيث بهما سبيل الاتصال بالموصول
 في هذا الجوال في باب الكيفية حيث في الثمر ما يتوقف عليه الاتصال

جمل

الجوال المتصور في توقفه بعد اليه لكونه المعلومات المتصورة
 موضوعات وجولات والبحوث ثمرها من باب القضايا
 الجوال المعلومات المتصورة التي هي حيث عنهما في المنطق فلهذا يجب ان
 الجوال الاتصال بالموصول المتصور في توقفه لكونه في الجوال
 او غير جازم وذلك في حيث القيس والغير متوقف في
 في الزمان في حيث ثانيا في ما يتوقف عليه الاتصال بالموصول المتصور
 توقفه في ما وذلك في حيث القضايا وذا لكونه ما يتوقف
 الاتصال بالموصول المتصور في توقفه لكونه في المعلومات المتصورة
 متوقفات ولولا فان المقدم والناقص في حيث بالثبات في حيث
 في المقدم وذا في المعلومات المتصورة وذا في المتصورة في حيث
 المتصورة والجوال فان من قبل المتصورات **فان** ومنه في
 الجوال التام والاتصال والاتصال التي تتوقف عليها الاتصال
 في الجوال المتصور او المتصورة في الجوال المتصور في حيث
 المتصورات المتصورة في المتصورات المتصورة في الجوال المتصور
 والمتصورات لكونها في الجوال المتصور لكونها في حيث فاعلم وذا
 لكونها في الجوال المتصور لكونها في حيث فاعلم وذا لكونها في الجوال المتصور
 لكونها في الجوال المتصور لكونها في حيث فاعلم وذا لكونها في الجوال المتصور

والجواب ان نفس قد يكون مركبا وقسما يكون عند من جودا للشيء
 بالفعل وجوه والرسم انهم مركبا تقعا والرسم التام نفس قد يكون
 مركبا وقسما يكون عند من جودا للرسم ان نفس بالحيث جودا
 فاني انقول ان شجرة موصل الى تصور الطريق الى النظر الترتيب
 فليكن يجوز ان يكون القول ان شجرة غير مركبة فليكن من جودا
 الجوز ان نفس بالفعل وجوه والرسم ان نفس بالحيث جودا
 فليكن ان الترتيب للنظر ان يحصل ارا وترتيب امور لكن القدر
 شجرة فليكن غير الترتيب وجوز الترتيب بالفعل وجوز
 وبالحيث جودا **لان** الموصل الى التصورات
 الموصل الى التصديق والتصديق وذلك لان الموصل القريب الى
 التصورات هو الجوز والرسم ونفس نفس التصورات فهو وان
 مغزول وان مركبين تفديتين والموصل البعيد الى التصورات
 الخفيف ونفس نفس نفس التصورات والموصل القريب الى
 التصديق هو الزاوية الجوز الى القريب والبعيد والتفصيل
 مركبين تفديتا وكذا من نفس نفس التصديق **لان** يكون
 علة ان يكون علة ان يكون في نفس نفس التصديق **لان** الجوز
 استعمل في نفس الجوز ان مقتضا عليه الجوز استعمل في

على ان

على ان مقتضا وان لم يستعمل ذلك ان مقتضا عليه
 بالاطبع لتقدم الواحد على اثنين وتقدم تصورات على
 تقديرا بالاطبع كما ينبغي ولما ثبت ان البعد العزلة هي التصورات
 تقديرا بالاطبع على نوع الاخرى في التصديق ان الاواني
 يكون البعد المتعلق بالاعتقاد في مقتضا في النوع على البعد
 المتعلق بالاعتقاد **اجيب** ان استعمل التصديق لا فوهما
 ان التصديق اليك سيرة التصورات كقولهم جديف بل سيرة
 تصورات الجوز بسيرة وان كسيرة جديف او بامساك جديف ذلك
 ان سيرة التصورات كسيرة بل سيرة التصورات مطلقا **لان**
 ان يكون كسيرة او جديف او كسيرة بل سيرة التصورات كسيرة
 بوجوه ماسر وان كسيرة او لا وذلك لان الجوز انما بالاعتقاد
 وبسيرة كسيرة ونسب شيئا الى اخرى ولا تعرف كسيرة جديف
 الجوز عليه او لا كسيرة وان النسب التي بينها على ما لا يتبع
 والمالك وان لم يكن بالاول والنسبة كسيرة وانما في القاع
 استعملها فان ما يربط الجوز في الموضعين استعملها كسيرة
 ان يكون تصورات لا استعملها كسيرة من جديف وان لا فوهما
 والجوز ان لا يعطى عليه جديف او لا كسيرة **لان** الحنف ولا

لفظة باخذ على ان يصح معناه متعقبا لان خبره وجوه فهو
 عند القيام اداة بمراد ان عند النجاة فعلى كمال فعله ان
 قصدوا بها كفا ونظا بها وكل ما يصح لان خبره وجوه
 والاصح لان خبره فهو عندهم كلمة وان كان عند فعلها
 الاصل فصح بان يكون اعتبار الالاءة عن انتمتها معبر في
 واما ان الحكم عليها بعد وجودي وعن القسم بعد ذلك
 اعتبار القسم على القسمين وجودي **في** قسم مستخرج
 الى مرتبة في السبع بعقبها قبل وبعضها بعد **في** الالاءة
 المعروف ان الالاءة طامسك من الالاءة الحروف كرفع
 وبالطريف ما يقع على كذا كك فانه مركب من اداة قسم و
 كل واحد منهما حرف واحد ولو ان رفع بالالاءة طامسك لتسا
 الحروف ايضا لبيت هذا المشابه وذلك لان العينة والاداة
 مستخرجان معا **في** عند اشارة الى قسم القسم بالانجيل
 الى معناه جعل من القسم خبره بالقسم لان الالاءة
 الحروف في الالاءة هو كسب انصاف معناه بالانجيل
 والاصح ان القسم حيث هو معناه على الالاءة في بها فان

زيت حيث هو معناه مستقل على ان يوصف بالانجيل
 الحكم عليه وذلك لان الالاءة على ان يحكم عليه بالانجيل
 لوق لان معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقل
 لان الحكم على شي اصل وذلك لان معناه من حيث هو
 مخصوص من حيث ان السبب والبصر مثل على ان يكون الالاءة
 جملتها وازالة التعريف جملتها فلا يكون معناه على تقدير
 فلا يصح ان يكون محكوما به فاعلم ان يكون محكوما عليه
 الفعل انما كسره مثل اسم على حيث كاسر على حيث
 مخصوص به وبان فاعلم ذلك النسبة لمحوه على ان الالاءة
 على تقديرها على قياس معنى الحرف وهو محبوبه على حيث
 المحو فانه لا اعتبار معنى مستقل في المعنى على الالاءة
 على عليه يسمى نعم فوه على حيث وجهه ما انخوفه مفهوما
 على ان يسمي على شي فوه على الفعل ما اعتبار فوه معناه
 واما باعتبار وجهه معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما
 فاعلم انما انما من الحرف ما اعتبار انما معناه على ما
 الى فوه على الحرف انما معنى ولا فوه معنى يصح لان يكون
 مستقلا ومستقلا فلا سميت التعانف معناه المعانفة عندك

فمعنى من يفظظ لم يظفر بعد لان حكم خبره
 ولا فذلك ان يكون في مرتبة ذلك المعنى واكثر من مرتبة
 غرب بالفظظ تاما من لست فالتحريك لك جعلت لغز مستند
 الى الشئ في باب صرحته او امانة اليه وانسبته للمعبر عنه
 المبرج الغريب مستند وبيان خبره فتمت لان الخبر محمول على
 ولفظ خبر من معنى ان لست بالفظظ فالتحريك محمول على ان
 لم يظفر بعد لان السهم مشبه بقطع فظفر لان معنى السهم من ان يثب
 هو مخرجه بعد الانساق بالكلية والبولونية والحكم لها عليه
 واما معنى الكثرة والادارة من حيث هو معنى بالادارة على
 من ذلك هو الحكم انما خبر من معنى بالادارة بان لست بالظ
 من ومعنى غرب جمع الحكم عليه بما بالكلية والظفر
 غير لان يكون معنى الكثرة والادارة بل معنى السهم والسهم
 الى السهم صرح لان السهم لا يخرى والكل في السهم والكل
 بخلاف الكثرة والادارة واما الانقباض الى المترك والمترقب
 فمعنى من لا يظفر في الحجاز فيسبب ان يخرى بالسهم وحده فان
 يظفر فيكون مشركا كالحق بمعنى وجوده وفسر وفسر
 السهم بالادارة وقد يكون مستقولا كعقل وقد يكون حقيقة كقوله

سعمل

يستعمل في معناه وقد يكون محمولا كعقل كعقل ضرب مراد
 ولان لفظ العقل يكون مشتركا لمن ياتى لا يتبدل ويتغير وقد
 يكون حقيقة كقوله يستعمل بمعنى يظفر وقد يكون محمولا
 لان السهم محمول على ادارة خبره بان هذه الادب مات في الظاهر
 لهما ان الاشتراك التعليل والحقيرة والحقيرة صفات ان
 بالظفر كقولهم صرحته وجميع الالفاظ مشبه وقد انما في معنى
 الحكم عليها وبما واما الكثرة والادارة المستندان في التقسيم
 لان في الحقيقة من صفات معاني الالفاظ كما سبقت وقد
 ان معنى الادارة والكثرة لا يصلح ان يكون مشبه بشئ فان قيل
 المشرك والظفر وان كانت الالفاظ حقيقة لكنها ليست
 اخرى المشرك فان اللفظ وان كانت مشتركة بين المشرك
 فكلها لا يشترط قطع فليس خبر بان هذا انقباض الكثرة
 الادارة انما في تنهاى تلك الصفات الضميمة وقد يشبه الظفر
 وكل قلت السهم بغيره اعتبار الصفات الصرك واعية
 الحكم على موصوفها واما الصفات الضميمة في ان يشترط
 الوجود على السهم وانما ان يلا الصفات الوجودية والحكم بها
 معنى الكثرة والادارة خبره بان الظاهر بل بالظفر او كالمترقب

على تقدير **من** غير تلك المعنى الى دل المعنى الى المعنى
 اكثر شرط ان لا يخلو حيزه احوال وصفين الوضع الا في سائر
 كان في زمان واحد ولا وسو كان بينهما مناسبات اولاد
فان الى ذات القوام الرابع وقيل الى الفرس كما هو
 ان لا يخلو الى ما يخلو الى ما يخلو الى ما يخلو الى ما يخلو
 والمثل متقبا بل ان فلا يخلو في شي بافتقار الى المعنى
 واحد وما مشترك فبعد يكون كليا بجو مجيب كليا
 يكون او لا يكون في زمان واحد وقد يكون كليا كليا
 يكون كليا مجيب احد معين وجو مجيب لا في كل زمان
 الواحد على شئ من العا واذ اعتبر منه الكلي في ان يكون
 متواليا ومثل ذلك على ذلك حال القول في ان يكون
 على ان يكون في زمان واحد يكون المعنى المتعلق بالمتعلق
 غير معين او كليات او احدين في زمان واحد كلياتهم المشترك
 والفتور لمتعلقان فلا يخلو في زمان واحد كلياتهم المشترك
فان الى ان يكون في زمان واحد كلياتهم المشترك
فان الى ان يكون في زمان واحد كلياتهم المشترك
 فيكون كليا مجيب احد معين وجو مجيب لا في كل زمان

جعل لفظ الحقيقة وحده بمعنى المعمول ما هو من جنس
 المتعلق باحد المعنيين وحيث كان جعل اللفظ على ان يكون
 لفظا الى ان يكون في زمان واحد ولا وسو كان بينهما مناسبات اولاد
 في اصل جازية على موصوف غير مشترك في قولك اشرت
 بقوله مني فلان وحيث ان يكون من جنس اللفظ بمعنى ان يكون
 لفظا الى ان يكون في زمان واحد ولا وسو كان بينهما مناسبات اولاد
 الى المعنى الاول وقوله معلوم الدلالة ان اللفظ على ان يكون
فان لفظا الى ان يكون في زمان واحد ولا وسو كان بينهما مناسبات اولاد
 الجازية رايها مستعمل بمعنى جسم الفاعل كما نقل الى اللفظ
 وقد وجد ان المتكلم جاز في هذا اللفظ على معناه كليا
 الى المعنى الآخر وهو جعل الجازية ومن المتكلمين من يجعل الجازية
 على الظهور ولفظهم فان اللفظ موصوف بالاصح بعض اللفظ
 فيه معنى متعلق فيكون مختلفا في المعنى وان صدق على ذات
 واحد مع صدق اللفظ على ذات اخرى بدون التعلق
 كذا سيف موصوف بالعام والخاص بمعنى القطع مع
 من سيف عمدة فيقطع فلان الفروق في هذا المعنى
 والعمدة الفروق في هذا المعنى

[illegible]

من الاستعمال والى الى قديمه بالمتقدم بالاجابة الى ان
 هو على ان ياتي فان المعنى منها حصول التكميل والتعظيم والى
 ذلك حصوله من الفعل انفتحت حصول شروء الذهب وهذا
 الفرق وقد يحتاج الى التامل صدق مع توفيق الله والى
 في المعاني في القصور والى من حيث وضع ما واما
 الفرق الا المعنى الا بمعنى كبروا من على يعنى فراقه
 القصور واختلف معنى التشتايد من فعله الى القصور
 واما كان نزول يطلق على القصور والى من حيث ان
 من وانما القصور من اللفظ ذلك ان يكون بالوضع الى
 والى اللفظ من المعاني والى من حيث كبروا الى
 اشارة فذلك ان من حيث وضع ما وانما الى الفرق
 في الفرق الى المعنى على القصور والى من حيث
 القصور والى من حيث به الى الفرق والى من حيث
 الى الاول الى المعنى باعتبار ترفعها الى الفروا
 بالفضل على اشارة فربى حيث الى الفروا والى من حيث
 من حيث الى الفرق والى من حيث الى الفروا والى من حيث
 الى من حيث الى المعنى الى الفروا الى من حيث الى

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

عن بعض فيكون ان الـبـتـt
قوله وتكون معنيين بالثبوت المخرج عنسب في العبدية يخرج
 مطلقا ذكره ويخرج العرض العام اليها مطلقا وذكر القصور
 بعد ذلك ليس في الثاني وفي العاد ويخرج عنها القصور
 الراجح بسبب كاشي فانه وان كان عرضا عاما بالقياس الى الـ
 ان يشترك في ذاته بالقياس الى الجبروت والاعتماد الى خارج
 بوجه ما هو ذاته يخرج القصور مطلقا فترد كانت او تعد
 القصور اليها مطلقا سواء كان في خواص الراجح بسبب اول النوع فلهذا
 استندوا في اخرج القصور الى القصور الخارج والاعتماد
 العرض العام فثبت بسبب استندوا الى الاول والى الثاني استندوا في
 الشارحات لا ولا يخرج مع ذاته التي كانت باقية في مرتبة فذلك
 لا يخرج بعد وجوه **قوله** لانها لا تقع في جواب ما يجوز اما العرض
 فلا يقال في جواب ما هو لا تليس ما به كما هو في قوله ولا في جواب
 اي شيء هو فانه ليس مخرج لما هو في عام ارجاء الفعل وذكر
 فلا يقال لان في جواب ما هو لا تليس ما به كما في فعل واحد
 وقال لان في جواب اي شيء هو لا تليس ما به في الفعل الثاني
 جواب اي شيء هو في جواب ما هو في جواب اي شيء هو في جواب

النوع وجب جعله لان في جواب ما هو اما النوع فلا تليس
 اما بينه وبينه لان في جواب ما هو اما النوع فلا تليس
 لشيء كنه بين افراد مطلقه الحقيقة مسرور عليك فلا يسلو
 المعاني **قوله** لفظ الحكمي الباطني فان المقول على كثر
 منه وذلك المفهوم الحكمي هو مفهوم المقول على كثر من بعد الـ
 لفظ الحكمي يدل عليه بما لا لفظ المقول على كثر من بعد الـ
 مفهوم الحكمي هو الباطني لان الحكمي على كثر من مفهوم
 مقول على كثر من ما كان مقول على كثر من بالفعل فلا يـ
 لان دلالة المقول بالفعل على الباطني لان الحكمي على كثر من بالـ
 لفظ اول دلالة التزام بسبب معتبرة في التعريف لان القول لم يـ
 بالمقول على كثر من في التعريفات الحكيمة لانها لـ
 على كثر من في احوال المقول بالفعل يخرج عن تعريف الحكيمة
 كنه بسبب اما افراد موجودة في خارج ولا في البين فانه
 مقول بالفعل بالاصل حيث يكون المقول على كثر من
 مع غيره **قوله** فلا يخصص بالنوع في خارج سائر ذلك فان
 ما هو سائر من الحقيقة ولا حقيقة الـ المبررات في خارج فـ
 لخصيص بالنوع الى خارج قطعا فليس ما هو سائر من الـ

اعلم ان يكون موجود في خارج ام لا وكيف يجوز ان
 يلاحظ مع وجوده بالكلية في حقيقة فان المفاهيم التي لم
 يوجد في عين من فزاده التي هي تام ما تمسكها كالاعتقاد مثلي
 في غير النوع قطعي فلو خرج منه لم يخرج بالكلية فلا قيام
 يجوز ان يقال المعبود بالكلية ان يكون موجودا في خارج ولو لم يكن
 فهو وجودا تاما سبق من مفهوم الكمال شيئا والوجود والعدم
 والملك والشيء كسبابة لتقسيم الكمال الى وجود في خارج
 الى هذه الاسباب لم التعقود والاشكال كعرفته الى جلال الوجود
 في الوجود الى العدم في معرفة جلال العدم ومات الى ان قواعد العلم
 مشاهير على المفاهيم بوجوده او عدمه وممكنه او مستحيله
 لا يصلح ان يلاحظ ان لا يسمي في معرفة جلال الموجودات
 يستعمل في معرفة المفاهيم الى اعتباره وبما اجزا لها فان
 تعرفه كمالها في معرفة جلال الموجودات حقيقة
 قيل لو لا اعتبارات لعل حقيقة وبين النوع اتقوا به الله
 كون في تام المشترك بين الماهية وبين الحق فانه لو كانت
 فانه اذا كان يخرج مشتركا بين الماهية وبين النوع اتقوا به الله
 وكان تام المشترك بينهما كان جنبا فريسا لما واذا كان خارجا

بين الماهية وبين النوعين او بين النوع او ذلك ان تام المشترك
 بين الماهية وبين النوعين الا في عين او لا النوع ان كان
 جنبا فريسا لما بين الماهية والاشكال ان تام المشترك بينهما وبين
 النوعين او لا النوع ان جنبا لعدم العلم فاعتبره مطلقا
 ان كان تام المشترك بين الماهية وبين النوع او في سبيل ان
 تام المشترك بينهما ليس في كل ما يشترك الماهية في ذلك فليس
 واستطاع عنه قريب على هذا ليعتقد ولا يكون معناه ان
 جزا لا يكون تاما المشترك بين الماهية وبين النوع ما من ال
 النوع اصل **قوله** في مشترك لا يكون في مشترك خارجا عنه
 العلم بوجوده المشترك الذي لا يكون واداه في المشترك
 بينهما **قوله** ويلاحظ ان وقع في اعتبارات بع قوله ويرى بالعلم او اما
 العرف انما المشترك بما ذكره ولا سيما لا بد منه مطلقا **قوله**
 لا ان مقول على واحد يقال يذا راسكون حرة في جميع مقول
 ومقول على الشيء **قوله** وما كسب حقيقة لا يكون فانه في حقيقة
 لا يكون مقول على واحد على شيء اصل بل يقال على الشيء
 الكلية في مقول على واحد مقول به وكيف لا وجه على الشيء
 فطحا لا بد من مقول الذي هو النسبة بين امرين متغايرين

لا وجود له

من جنس قريب لا يكون نوع جنس ولا تحت جنس كما يستلزم
 عن قريب بهذا المعنى مفصل **ولا** اختصاصي ولا اختصاص
 مطلق ولا من وجوه الشرح وادام لكل شخص من وجهه ما ليس
 اعمن وجها ايضا ولكن ان القول لا يتصل مطلقا وكما
 اعمن متنا ذلك لا اعمن مطلق ومن وجها ايضا وكما ان الاخص
 وجه لا يتصل من وجها ركني باعتبار ان شئت لا حطت
 خصوصية ووجه في الزمن الاخص مطلقا وهو يجوز وجود
 الكل بدون وجود ان شئت اعزت عمومته وجعلته شرا
 لهما ثم مطلقا في الزمن وجوده بدون تمام المشترك **ولا**
 لكن موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك كقوله الف
 نوع من غير ان يتحقق مع العموم لا يتوقف على ان يكون تمام
 المشترك موجودا في النوع الا هو الذي هو بان لا يجوز ان يكون
 تمام المشترك موجودا في النوع في هذا النوع ويكون البعض تمام
 المشترك ثم لا يصحده على تمام المشترك على هذا النوع فيكون
 فردا واما تمام المشترك فلا يصحده على نفسه ولا يكون في
 فردا من غير ان يكون في النوع فيكون فردا وجوده فيكون
 وجوبه بان لا يصحده الحكم بان لا يجوز ان لا يكون تمام

المشك

المشترك لهما ومن النوع عام من النوع المشترك لهما ولا
 هو جنس وان كانا ان يكون مشترك في اصل بينهما وبين
 ما هما بينهما ويكون فصل لما بينهما في النوع المشترك
 نبات واما ان يكون مشترك لهما وبين نوعا وبين مباينين
 لهما درجة لا يكون يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما لا في
 المقدور بل لا بد ان يكون نقصا من تمام المشترك وبين
 بينهما انهما تمام مشترك هو نقصه ووجه فلهذا بعض
 ان لا يكون مشترك باوجه تمام المشترك وبين نوعا اخر مباينين
 يكون مشترك فاما لا يكون بينهما تمام المشترك على جميع
 السانته لا يكون فعلا بجعل المبادي المشتركة تمام المشترك فيكون
 فعل المبادي مشتركا في النوعا حتى ما يكون تمام المشترك باوجه
 فذلك النوع ما مباينين لا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما
 لهما وجه وذلك النوع المباينين تمام المشترك لهما لا يكون
 جنسيا داخل فيهما لعدم ذلك لان ذلك النوع مباينين
 ايضا فلا بد ان يكون نقصا من تمام المشترك بينهما تمام
 مشترك لهما ولا يجوز ان يكون هو تمام المشترك لهما لان
 هذا النوع الذي هو باوجه تمام المشترك مباينين لا فهو وجه

فكان محال عليه ان الكلام في الجواز المحال على غيره مما عدا
 فانه قد يترك كون تمام المشرك ناشئاً من بعضه تمام المشرك
 الا لا يمكن القول ان بعض تمام المشرك الفرع له متساوية
 اما ان يكون متساويين تمام المشرك ناشئاً من فرع واحد على الامكان
 يكونون وبين نوع ما عدا ما لا خلاف في ان يكون فصلين
 يكونون المشرك ناشئاً من اول واحد اما ان يكون تمام المشرك بين
 الماهية وبين هذا النوع الفرع هو جاز وقام المشرك الناشئ
 من بعض الفرع من كم عرفت واحداً ان يكون بعضه من تمام
 مشرك فليس كما في المشرك ثالثاً تجوز ان يقال لا يجوز
 ان يكون هذا ثالثاً بمعنى قوله وان كان يكون باقياً على
 نوعاً متساوية وتساويها كما هيته يفي لكل واحد منهما في تمام
 مشرك بين الماهية وذلك النوع ولا يخرج ذلك في تمام
 المشرك المذكور في النوع الا قد ويكون جازاً ولا يكون بعض
 تمام المشرك موجوداً في الماهية النوعين وان كان كل واحد
 من غير مشرك لا يكون فصل جنس وهذا عرض بمال فخر
 الا اننا نرى ان لا يجوز ان يكون الماهية واحدة جنساً ان
 لا يكون احدى فردا لا قد لم تثبت ههنا في ذلك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

[illegible]

سورۃ الفخاء

من انما اوتيت ان يكون تلك الوجود متب وبه **فان** وانما
اعتبر القرب والبعد عرض عليا في قواعد الفهم عامة وفي
المعروفات كلها بسواء كانت بحقيقة الوجود او لا ولا يكون تخلف
الوجود ومقتضاها تفصيل البحث به فالصواب المتيقن ان
لقب الى القرب والبعد لا يتصور في الفصل المميز
عن المراكبات الوجودية فان المباشرة ذاتها
من احوال وبها كان يميز كل واحد منها لما به تتميز الا
بما لا يمكن جعل بعضها قريبا وبعضها بعيدا فذلك خلط
القب الى القرب البعيد بالفصل المميز عن المراكبات
خاصة وبما لا يمكن ان يقال اليهما تنوع تلك الفصول
بما فانما اذرفنا ما به مركبة من جنس وفصل وفرع
فليس من احوال من متب وبين كل واحد من احوال
القب وبين فصل مميز لذلك بخصوص جميع المراكبات
مختلفة الميزج لكن ان يقال الفصل المميز لما به
بما لا يمكن الوجود جوابه ان ميزا عن جميعها فهو
ما وان ميزا عن بعضها فهو فصل بعيدا فلا ولا
فصل على ما ذكرنا وانما رجع سندا فان تحقق الوجود

الاستعمال وما يقع في بعض المباحث على ما ذكره وكما المحرفة
 ما عدا ذلك على الحقيقة وما التعليل فقالوا له يا سائلنا على
فقد فانه من مظاهر الراكب والحق ان الاستدلال على
 اشتداد وجود الكاينة المكنية من امر من متبادر بين كائنة
 الراكب كذا فيهم ويطرحون عليه فكم نعم اي هو هو الراكب
 البقية التي تقع بها الراكب ولا يكونون متعوضين او
 فويلين انما يطرح فيه الراكب ويوقع في الغلط كما ذكره
 فكل ما فيهم انهم انما فهموا المقصود والاشارة الى ان السائل
 من الاصل والحال الاول وما ان يفعل التفسير وجوب
 بعض الاجزاء والتمسك بحقيقة البعض التي يجب ان لا
 في حقيقة المسمى برونه والجوهر المعنى وانما الاجزاء التي
 بهم وتبين انما في تبيينه في الجوهر فكلما انما في
 اوجها على انهم انما في تبيينه في جوهرين مختلفين فلا يلزم
 او رجوع الى انهم انما في تبيينه في جوهرين مختلفين فلا يلزم
 عندنا في اوله من التبادر في المصروفات المتساوية حقيقة
 في انما في تبيينه في جوهرين مختلفين فلا يلزم من الاستدلال
 من احوالهم في انهم انما في تبيينه في جوهرين مختلفين فلا يلزم

الحاشية ليس الشاهد انما في تبيينه في جوهرين مختلفين فلا يلزم
 عليه جوهر وان جوهر خارج عنه قوله على ان يكون العاقل
 يتبادر مع نفسه وانما في تبيينه في جوهرين مختلفين فلا يلزم
 الشيء بمعنى خارج عنه لا يجب ان يكون خارجا عنه بل
 فان الراكب او قيل ان السائل لم يكن عنه ولا في جوهر خارج
 عنه وليس من جوهر خارج عنه العاقل الشيء بمعنى العاقل
 ان لا يكون كما هو عليه في جوهرين العاقلين يكون بعيد **فقد**
 ضرورة لا شك في ذلك كما في الفعل في الراكب وقوله لا يكون
 من المسمى المشهورة عبارة عن الراكب المشهورة في الراكب
 والكاينة بفعل والكاينة في الراكب المشهورة في الراكب
 او انما في تبيينه في جوهرين مختلفين فلا يلزم
 فيهم كذا في المسمى بالكاينة في الراكب المشهورة في الراكب
 فيهم كذا في المسمى بالكاينة في الراكب المشهورة في الراكب
الحاشية فان لم يفسر الفكاك من جوهرية فيهم انما في تبيينه في جوهرين مختلفين فلا يلزم
 الفكاك من جوهرية فيهم انما في تبيينه في جوهرين مختلفين فلا يلزم
 فيهم كذا في المسمى بالكاينة في الراكب المشهورة في الراكب
 فيهم كذا في المسمى بالكاينة في الراكب المشهورة في الراكب

خرج من قولنا ان كل عرض مفارق اوله بالمتبوع للماهية
 من علته فاذا كانت تلك العلة كذلك فذلك العرض متبوع لا
 العلة لكن الماهية قد تعلق بها اولها كان متعلقا بالماهية
 بالعرض لم يكن العرض أصلا اللهم الا ان يقال المراد بالماهية هي
 غير مقتضية وجود علته ان الماهية هي غير مقتضية الوجود
 هي غير مقتضية الوجود الماهية موجودة والى من حيث هي هي
 فذلك وان يقال المراد بالماهية ما يتعرف بالذات انما يتعرف
 بالذات من ما تلت الفلكا لكن ما تلت موجودة وما تلت الفلكا
 ان الماهية موجودة وما تلت الفلكا لكن هي مهية موجودة اما
 ان تلت الفلكا لكن الماهية من حيث هي هي اولها فالله
 لا من الماهية وهو الذي يلزمها مطلقا الى ان لا يخرج
 ما تلت الفلكا من وجوده الى ان الماهية موجودة فصار محققا
 او مقصدا **فقد** ولو قال لا يلزم ما تلت الفلكا لان الفلكا لكن
 تلتها كما لم يعمل فمهم فذلك ان تلتها فليس الى الماهية او
 الى علة او غير ذلك ان يكون الحق تقبيل تلك الماهية وثباتها
 ما يكون في ذلك وما تلتها ما يكون خارجا عنها فلا يلزم
 بالمتبوع اليها ان تلتها وتصل وان التقبيل في علته

بہارِ نقیض

[illegible]

[illegible]

الى ذرة الذرة قال فذلك فرع على انفسه لا يخرج
 عنه **قوله** فربما يشك في خبره وذكر خبره في هذا على
 سبيل التعليل قد سبق ان ليس له صاحب هذا النفس عرض
 متعلق بالحيات فلا بحث لمن اجعل خبره لكنه
 مفقود على حقيقة الذريرة والخاصة بالذرة
 سابق النسبة من مفقودها المتصور ورأسه النسبة
 بين الذرة والخاصة ايضا فوضعي التصويرو **قوله** اما ان
 يكون المنع الموجود في خارج او ممكن او موجود في هذا
 مكان العالم مقعدا صاحب الوجود ومقابل المنع كما ذكر
 وسماه الى الواجب كما سلكه اعني قوله وان كان له
 فلا يحال يقال ان اراد الالمكان العالم كان متساويا
 للمنع لا مقابل له وان اراد الالمكان خاص فلا يندرج
 تحت الوجود في اصل الالمكان اما معدوم في خارج وهو
 بمنزلة الموجود فيمكن الوجود فيه اما موجود في غير
 الذرة او في غير النفس او اما موجود في غير
 النفس او في غير النفس **قوله** كما لو كان السبب
 في قوله لا ينسب لنا طرفة هذا المبدأ ان الملك المتناهي

الافراد وغير المتناهي الافراد واقع في النفس ان الملك
 السبعة المتناهي والنفس ان النفس المتناهي ان الافراد
 عند كونه **قوله** على غيب بعضه على مذهب من قال
 عدم العالم قال نفس من انفسه لا بد ان يكون
 العدم عند **قوله** فانه لو كان مفقودا من احد
 فانه اذا انما تغاير ما بين المتناهي والخاصة
 الجوهري المركب منها الوجود والخاصة من مفقودها
 لا بد ان يكون سبب التحرك بالارادة الموحدة في العقل
 المتناهي كونه في خارج من انفسه من العالم في العقل
 فانه لا يكون في العقل نية من انفسه في خارج
 من انفسه لا يحال بالارادة على الشرب كان بها
 هو المطلوب وعارض هو مفهوم الالمكان من مفقود
 والعارض كذلك واكتفى من الكيفية الى الجوهري بالارادة على
 ان كان هذا في خارج هو مفهوم الالمكان وعارض هو
 في خارج هو مفهوم الالمكان وعارض هو مفهوم الالمكان
 في خارج هو مفهوم الالمكان وعارض هو مفهوم الالمكان
 في خارج هو مفهوم الالمكان وعارض هو مفهوم الالمكان

نقضاً لما وجدناه من وجوب صدقه والا فمحمض كقولنا
 ممكن ولا بد من نقضه لان نقض صدق الممكن على شيء
 سلب صدقه عليه صدق سلب عليه ولا شك ان الصدق لا
 اقترن صدقه على شيء او مرجع السلب ولا موجباً للصدق
 والحران ان نقضها باعتبارها الصدق على ذات الممكن فان
 قلت كل انسان ناطق وكل ناطق انسان فتعبر بمرت صدقها
 على ان يكون كذلك فقلت كل انسان ناطق فتعبر بمرت
 صدق الله تعالى على ذات الله ان كان كذلك فان اخبرت
 بهذا الاعتبار كان هو سلب صدق الله تعالى عليه وهو محض
 قولنا بعض الناس ليس ناطق لا صدق الله تعالى عليه
 ان ناطق نقض الله تعالى في ذاته لا في وجوده غير اعتبار الصدق
 على شيء لا في ذاته اعتبار صدقه على شيء عليك نقضها باعتبار
 الصدق بتعريفها باعتبار فوضعت احدى هاتين الحالتين
 فالتعريف من غير اعتبارها والاعتبار ان نقضها على شيء
 باعتبار الصدق على شيء فيكون نقضها به سلباً
 لكل ما ليس به انسان فهو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق
 فتحصل نقضان موجبان سابقا الطرفين والموجب

باب بعد الطرفين لا نقضه وجوده المنوع على ما لمعدوله
 الطرفين وقد سبق ذلك في موضعنا وانما انما هو محض
 بما اذا لم يكن السلب دليلاً على ما نفيه بل جميع الاشياء ومنها
 فان نقضها على الصدق على وجودها ما جاز ان يكون
 البرهان على اشتغالها يقال بل يتم نقضها على ما لا نقول
 فغيرها انما هو محض الصدق على ما لا يراه عرض فموجب
 نقضها على ما لا يراه عرض فليس هو العلم بحقيقة صدقها
 او محض نقضها على ما لا يراه عرض فليس هو العلم بحقيقة صدقها
 بغير ما في جملتها قواعد ما اعتبارها فوجب نقضها على
 السلب كما مر في باب ذي نقض السلب وبما انما ذكرنا انما
 تكون نقضها على ما لا يراه عرض فليس هو العلم بحقيقة صدقها
 بل نقضها على ما لا يراه عرض فليس هو العلم بحقيقة صدقها
 نقضها على ما لا يراه عرض فليس هو العلم بحقيقة صدقها
 على بعض ما صدق عليه نقضها على ما لا يراه عرض فليس هو العلم بحقيقة صدقها
 نقضها على ما لا يراه عرض فليس هو العلم بحقيقة صدقها
 لا شك ان الله تعالى لا يصدق على بعض الاشياء ليس بل انما يصدق
 صدق بعض الاشياء بل انما يصدق على بعض الاشياء ليس بل انما يصدق

[illegible]

وما جعل

[illegible]

نحن المنة الكمية وفي بعضها ضمن العموم من وجبة النسبة
 بين بعض المساسين هي المساس في جزء مجزأ عن خصوصية
 كل واحد من فرديه وهو كذا وهذا الكلام لا يشهد في نفس الاعم
 بين بعض المبرين الذي يميز بيني العموم من وجبة مساواة
 في بعض الصور متباينة كليا وظان عطف بينهما قد يكونان عموم
 ووجه كل واحد من والى ابيض في فرضه فذلك الى ما ذكره في بعض
 المساس من صدق عين كل معنى مع بعضه فانه يجوز
 فيها النظر الى ان النسبة بينهما التباين في جزء مجزأ عن خصوصية
 كل فرد من فرديه ونقول في ذلك ان يكون النسبة بينهما هي
 العموم لان الوهم مساو الى ان النسبة بين تقيضين هي العموم
 من وجبة النسبة فانه في بعضه حيث ضم اليه معنى العموم مطلقا
 يتوحد النسبة هناك بيني لانها بمعنى ذكره في تقيض المساس
 العقلان في بعضهما ان مساواة اصل على شيء كالتقيض
 وعين الآخر ان ينفى مساواة كيتوان يصدق كان بينهما
 عموم من وجبة فردية صدق لكل من العسسان مع تقيض الآخر
 واما ما كان في قول يلزم ان المعقبات هي النسبة بينهما وهو
 البعد سائما في **قوله** وبما وانما الحق في قولنا لا يلاحظ

الانفصال فان قلت المتبادر وما ذكره انما هو الاعم
 فتعلق احداهما حقيقة والآخر اضافي على تقيض جزء وفيه
 بحث لان التباين بين معنى جزءا وكونا جديد حقيقة
 والآخر امر مشترك على ما بينه واما التقيض فليس له ان يصدق ان
 وان كذلك فان معناه المتقدم الذي سمعناه ههنا حقيقة
 هو التفاضل في بعض التباين بين كثيرين ذلك اننا امر نسبي
 ليعمل بنفسه الى التباين في كثيرين فان ارادوا ان يكون الانفصال
 بذات معنى فليس ليكون الانفصال وان اراد به معنى آخر فلم
 قلنا اراد به معنى آخر وقد بينه بقوله وسواء لم من شيء ومعناه
 ان الذي يندرج في كونه شيء او لا معناه بالاندرج ما يكون مجزأ
 الفرض حتى يرجع الى الاول بعينه بل ما يكون كجانب نفس الامر
 فالتقيض ما يصلح لان يندرج تحت شيء او لا يندرج
 العقل سواء لم يكن الاندرج في نفس الامر او لا في الخارج
 فانه في ما اندرج تحت شيء او لا في نفس الامر فيكون بعض
 التقيض قطعا مدح من الاول وان التقيض حقيقة
 لا يمكن اندرج شيء تحت ولم يندرج بالعقل الاذنه
 فانه في ما اندرج في من الانفصال بالعقل وان خالف

الحقيقة وانزاده ونشأ بها التي حقيقة شكله فزاد ذلك
 ليس الحقيقة وانما النوع الذي قد فاض في فعله بغيره من
 انه راجع لوجه قوت تحت جنس شكله منصفه في له وبيان ذلك
 ان جنس لما كان له الماهية المشتركة بين مايتين مختلفين في
 حده ومعلوم علمهما في جواب ما هو مشترك ان كل واحد
 من شكله لما يتبين الماهية مشتركين في وجه موصوفها في علمها
 وعلى غير ما جنس في جواب ما هو بهذه الصفة ثابتة لها بالقياس
 الى الجنس الذي لا يشترط فيه ان له صفة جنس ثابتة بالقياس
 الى ما لا يشترط فيه الماهية التي هي النوع له في جنس النوع
 المتغير في نفسه لان كل واحد والابن **ف** لا جنس
 المتغير في نفسه واما الماهية المشتركة الى ما سبق من ان له
 كونه نوعا في الحقيقة فمجرد واما ما لا يشترط في كونه نوعا
 كانت مجردا ولا كانت تامة كما هو ظاهر في راجع من ان
 معنى الحقيقة انما هو عبارة بغير القوم في علمها الماهية
 في العلم في فهم النوع الذي في كان فيه فاضها في
 الى ما لا يشترط فيه فزاد مكنه بها وان كان بالقياس الى
 فوجه في كونه النوع حقيقة فيه فاضها في بالقياس

لما لا يشترط في كونه نوعا **ف** فان جنس الذي في جواب
 ما هو جنس له حيوان شكله وان كان مقولاً ويجوز على فعل
 كما لا يلقى وعلى حقيقة له شكله وعلى فعل العلم كما لا يشترط
 لكن الذي في جواب ما هو ليس حيوان كما لا يشترط ولا فاضها
 لهذا الشكل كل واحد منهما وان كان ماهية وبها في علمها
 غير جنس الذي في جواب ما هو في وجه من جهة النوع في هذا الوجه
ف وهو النوع المتغير في نفسه على وجهه في علمها
 حقيقة المقيد للمفرد عن وقوعه في كونه وذلك لا يشترط
 ولتعيين **ف** يكون حمل العلم على الباطنة حملات فعله
 حيوان الماهية الصفة على زيد وعلى تركه على سبط حمل الابل
 عليها وذلك ان حيوان مالم يصرنا تالما يكون حمل على زيد
 حيوان الماهية ليس بالابل على حمل **ف** فاضها لا ولا
 في القول بوجه الصفة عن مجرد ولا لتعيين ان وجهه في علمها
 من جهة فوجه النوع في الابل بالقياس الى الجنس السبق في علمها
 ان لا يكون الابل نوعا بل جسم في ولا جسم ولا جنس في علمها
 جسم في علمها النوع لكنه نوع لكل واحد من النوع التي في
 والاضحى السبق كما ان مضاف الى الحقيقة في وجهه النوع القول

الاول فلا يتصور اعتباره في جنس الواحد والكم يكون مفادها
 لا غير ان لا يكون الجنس البعيد اجناسا للمابية التي
 هي بعيدة بالجنس البعيدا فلا بد ان يتشكل في ذاته وكونه
 الصنف لا يخلو عن فعل النوع انما في كل متقول في جواب هو
 تعالى عنه وعلى غير جنس جواب ما هو **نوع** والى ان
 النوع حقيقة جنس ذلك لان النوع حقيقة لا كان كما هيته
 حقيقة افرادة فلو فرضنا ان قولنا كذا هو المابية
 افرادة ان يكون كما المابية بالجنس الكلي فرد من افراده
 والى ان ذلك ان النوع حقيقة على زيادة مشتركة على كل
 حقيقة افرادة فلا يكون النوعا حقيقة بل معاشف معاشف
 ان يكون النوعا انما المابية المشتركة لا تتحقق كونها
 وقد فرضنا النوعا حقيقة والشرح وتوضيح ان الاسبان
 لما كان كما المابية كل فرد من افراده فلو فرضنا ان الحيوان
 كذلك يجب ان يكون الحيوان كما المابية كل فرد من افراده
 الاسبان فيلزم ان يكون لكل فردا مابيانا مختلفا كل واحد
 منها كما المابية المختلفة وذلك لان كما المابية شئ
 لا يتصور ان يحد ولان لم يكونا احد في قولنا فلا يكون

شئ

شئ متعلق كما مابية بل هي منها وان كانت احدية في قولنا
 لم يكونا فردا كما المابية وان كانا حيوانا وجهه كما مابية
 كان الاسبان المشترك على الحيوان وزيادة صفات شئ واحد
 فزيد على مابية افراده وان كان الاسبان وجودا كما المابية
 لم يكونا حيوانا لانهم المابية المشتركة فيكون جنس وقدر
 نوعا حقيقة فظهر ان النوع حقيقة لا يكون فوق نوع حقيقة
 اقولا لا يجب انما النوع حقيقة بالنعكس الى ان في قولنا
 يكون تحت كذا لا يتصور حيوان ولا يجوز ان يكون **نوع** لان
 النوع انما في مابية حقيقة وانما نوع جنس والنوع حقيقة
 لا يجوز ان يكون فوق شئ منها لا مولا لا يجوز ان لا يكون
 حقيقة تحت نوع انما في اصل لا يعقل على ما يشبهه فان النوع
 ميقف على النوع حقيقة لا يكون الا مفردا وميقف على النوع
 الانصافي انما مفردا وانما في الانصافي ميقف على الحقيقة وما
 مفرد وان لم يكن تحت نوع حقيقة الا كما كان الاسبان وانما على
 حيوان وانما انما في ميقف على الانصافي في المابية اربع وانما
 جعل المفرد من المراتب وان لم يكونا واقعا في المابية
 الى ان افرادا اعتبارا عدم الترتيب فغيره من قولنا ترتيب

كان في فصول حجة الترتيب وجود **قوله** وان قلت ان الجواب
 جنس له بذلك لانهم شياطين ان اوجد بها ان الترتيب افر
 منقولاً لمعناه وثانيها ان الجواب جنس لها **قوله** كذلك انما
 قد يترب مع عدة اشارة بلفظ قد الى ان الترتيب في الاجزاء
 حال كماله لا يجب في الزمان الباطني يكون نوع انما في الزمان
 فوزه وحينئذ فيكون نوعاً مفرداً غير واقع في سلسله الترتيب كذا
 يكون جنس له جنس فوزه ولا يثبت فيكون مفرداً ليس واقعاً في
 الترتيب فثبت ان لا بد من منحصر في تلكه فعل بعضهم
 لانهم لم يوافقوه ومن الرتبة نظر الى ما ذكرنا من ان اعتبار
 افرادهم في حيزه الى من حفظ الترتيب عدداً وانما قال في الزمان
 وفي الاجزاء ليس عدده لان ترتيب الازواج هو ان يكون
 بها كل نوع والنوع نوع والنوع نوع نوع ذلك ان النوع
 يكون نوع لان نوعه الشئ بالقبول الى ما فوزه فاشي
 نوعه فوزه اذا كان بحيث ذلك النوع وبذلك يكون الترتيب على
 بسبب اعتبار ان من الى ما كماله وترتيب الاجزاء هو ان يثبت
 جنس وترتيب جنس جنس جنس وترتيب جنس جنس يكون فوزه
 كان جنس الشئ بالقبول الى ما فوزه فاشي انما يكون جنس

كان فوق ذلك جنس وبذلك يكون الترتيب على بسبب اعتبار
 من الى ما كماله ان النوع الشئ من الجنس الى النوع
 وسابغ جميع مراتب الاجزاء فانه لا يكون حقيقة فستحل
 ان يكون جنس وان جنس الاعلا ساس جميع مراتب النوع
 لان لا يكون فوزه جنس قبل ان يكون نوعاً وبين كل واحد من
 النوع والمرتبة والمرتبة وبين كل واحد من جنس النوع وبين
 ثم من وجود تلكه استخراج الاشياء **قوله** لا يقال فوزه
 ان الترتيب الاول مبني على ان في العمل في حقيقة كون الجواب
 ليس فاستحل جميعها معاً وبحسب ان المقصود في الترتيب هو
 فان طابق الواقع فذاك والمطابق والاعمال فوا لا يمكن
 خصوصاً فيها لم يوجد مثال في الوجود **قوله** لا يقال فوزه
 المعين حاصلان المقصود اذ ان بين ان النسبة بين المعين
 هي العموم من وجه لكن لما كان التعداد في النوع انما في
 مطلقاً رواد في نوعه في صورة دعوى عم من قوامهم من ان
 النسبة بين المعين والعموم من وجه وبذلك المقصود فثبت ان
 اوجد بها سائر ان النسبة بين المعين والعموم من وجه وبذلك
 الوجود وثانيها رواد في نوعه في ذلك لان تمام هذا الوجود

حتى لا يتوهم قولهم صححوا ولو كلف بيان ان النسبة بينهما هي
 التوهم من وجهين احدهما ان لا يعلم من ذلك رتبة قولهم ولكن صححوا
 صرحوا بالانها دون قولهم صورة دعوى من قولهم وذلك انهم
 زعموا ان الضم في اعم مطلقا فزعموا القول هو ان يقال ليس
 الاضام في اعم مطلقا وهو محقق بغيره كما في حقيقة البسطة
 والمصطفرة وما هو من قولهم ومنه ان نسبت بينهما هي اعم مطلقا
 فقال ليس بينهما مطلقا وهو محقق فاذا اقبل قولهم ان ان كان
 لا يصح ان يطلق في الكلام يستلزم البطلان مستلزم البطلان المعلوم
 والاشارة في قولهم هذه الصورة في قوله لا تسبق قال
 نسبي منها اعم من ان لا تسبق عن ان يكون الاضام في اعم مطلقا
 فذلك ان النسبة بينهما مطلقا وقولهم تصدقوا في تلك الصورة
 اعم من منتهى قولهم وهي اي تلك الصورة بل دعوى التي هي اعم
 وقولهم ليس في هذا المنع في فائدة ويمكن دعوى ان
في كذا في قوله ليس في البسطة يعني صححوا في البسطة التي هي اعم
 طهرتها في قوله **في** كذا في قوله ليس في البسطة يعني صححوا في البسطة التي هي اعم
 محو حجبها في قوله كذا في قوله ليس في البسطة يعني صححوا في البسطة التي هي اعم
 يكون في قوله كذا في قوله ليس في البسطة يعني صححوا في البسطة التي هي اعم

جنس فيكون

فذلك يكون نوعا اخصا وقد تكرر في قوله ليس في البسطة يعني صححوا في البسطة التي هي اعم
 جنس لا تحت وكذا في قوله ليس في البسطة يعني صححوا في البسطة التي هي اعم
 واقتضاه هذا انما لا يصح اذا كان كل منهما في ما بينهما افراده
 ولم يبرز في جنس اعم وقد تكرر في قوله ليس في البسطة يعني صححوا في البسطة التي هي اعم
 القول في جواب ما هو من ذلك انما هو في البسطة المستلزم بينهما مطلقا
 يعني انما يستلزم ما بينهما في اعم مطلقا لان كليهما مطلقا في قوله
 لا يدل عليهما نصفا في قوله العذر في جواب ما زيد ولا يدل على
 عذر الترتيب في قوله الكا تشب مثل في جواب ما زيد وكذا في قوله
 في الجواب انما هو من جواب اعم وانما يستلزم ان يكون في البسطة
 على ما بينهما في الجواب الاخر وهو من ذلك انما هو في البسطة المستلزم
 وكذا انما يستلزم ان يكون في البسطة المستلزم ان يكون في البسطة المستلزم
 انما هو في البسطة المستلزم ان يكون في البسطة المستلزم ان يكون في البسطة المستلزم
 على اخصا من كل جمع وبما اشتهر في قوله ليس في البسطة يعني صححوا في البسطة التي هي اعم
 مطلقا لان كل واحد من جوابات هو مطلقا في كليهما وانما هو
 انما هو في جواب ما هو كذا في قوله ليس في البسطة يعني صححوا في البسطة التي هي اعم
 انما هو في جواب ما هو كذا في قوله ليس في البسطة يعني صححوا في البسطة التي هي اعم
 انما هو في جواب ما هو كذا في قوله ليس في البسطة يعني صححوا في البسطة التي هي اعم

ما نرى اما يجوز ان لا يقال من ذلك الدال على الجواب لا
 التزام الملازم آخر ولا سيما في القرنية لا عرفت فظهر
 ان المطابقة لا بقية متعينة في جواب ما هو كذا في
 وجه ان النقص محصور في كذا وغيره في جواب ان النقص
 ممتنع في كذا وغيره في جواب ما هو واما التعريفات
 فتدبر في الالزام لا سيما في الجواب ما هو
 وذلك فيم انما فيها والاول حارة في بيت ظهور
 في القرنية المتعينة في المقدم **قوله** انما يسمى واقعا
 في الطريق بالجزء او المكون له من مطلقه في تعيين الدال
 في الجزء او المكون له من مطلقه والدال النسبة بالمكون له
 نفسا لا في الشكل من انما يتبعه مع كل من في جزئين
قوله فبان مقسم يحصل قسم له بعد تبين ان الدال
 مثل انقسم الى قسمين ما مطلق وغير مطلق والحق في ان
 مقسم البين ان يحصل قسم لا يحصل قسمين فان
 قسم من حيوان جاس من انقسم عدم النطق اليه كان النطق
 قسم من جاس من انقسم النطق اليه فانقسم جاس الى
 قسمين القسمين كان هناك ان منقسمين لكل واحد منهما يحصل

قسم

قسم واحد وان كان من ان كان في الدال مطلق فيقسم
 الى قسمين نظر الى ان حيوانا في قسمين الى النطق وجوفا
 جعل له قسمين كان من ومن مطلقا ومن لا النطق في
 جناس في المراتب نظر الى معنى ذلك **قوله** والمتوسط
 كانت الخ لم يذكر النوع العالي انما يذكر في الجنس المتوسط
 يحصل في في لا يذكر في النوع المتوسط **قوله** في
 مقدم النوع العالي وحيث العالي اذ با على انهما العو
 وبات في الجس في الامور من ان العالي في جميع وبات
 ما هو حيث الجميع **قوله** لان قد تبين ان الجميع
 منقسم الى قسمين في كل جميع مفهومات فصول كانت او حيث
 منقسم الى قسمين في كل ان العالي كان مقوما على كل
 جميع مفهومات مقوماته **قوله** فلو كان جميع مقومات
 ال في جميع المقومات المقومة له لان الكلام في مقومات
 العالي من عدم الفرق في ان قلت فكل هذا لا يلزم عدم الفرق
 بين ال في العالي في جزاء ال في سوى المقومات
 المقومة له بل في العالي في قسمه امر اوجب تماثل ال في
 قسمه ليس في ال اما تبين العالي الى المقومات المقومة له

مع استبانه عن جميع ماعداه ومن بعضه يكون كسائر الموجود
 يوجد اعم واخص من اقله كان كسبيل الكسبيل الياك الاعم واخص
 بعضه لا يكون في نفسه **ف** واستبانه عن جميع ماعداه
 بحيث ان ذلك لا يوجب الا ان المتأخرين لما روي ان الله
 لا يرى زمانه لا يتصور من بعض ماعداه في غاية التعبد
 فيه وتشرط المساواة بين المعرف والمعرف واخره ان
 من حصل حجية المعرف بهي واما المساوون فكل كان
 والاشكال كان اولى بان لا يقيد كونه شامع ان الظاهر
 ليس اصله وانما يحصل اجتماعه ان يكون ممتدداً بملكه
 فهو فاقه في غير زمانه بان يكون بين المتباينين خصوصية
 انتقال من احد الى الاخر **ف** ولا الى ما يخص كونه في
 اقل وجوده العقل في وجوده من العقل مستنداً الى وجود
 هذا موقوف على ان يكون الحكم اوتياً الحكم ويكون
 واما في العلم بملك الحكم اوتياً وكان واستبانه
 يلزم من وجوده في العقل وجود العلم فيه **ف** والبعض
 خاص من كسبيل الموجودات حتى سلم في كسبيل
 تحقيق العلم فيه واما يجب لوجوده في كسبيل

خاص

خاص وانما العقل الحكم كسبيل **ف** فانه اذا صدق قولنا
 المعرف وذلك لان الموجودات الشائعة على كسبيل
 الا ولى على طريقه المتعينين **ف** وبالعكس وذلك لان
 البقاء على كسبيل الشائعة على طريقه فكل واجبة
 وفائدة وقوله وبالعكس ثابت لا يزوم من طرائق
 التي اودعها بقوله وبالعكس الشائعة **ف** وبسبيل
 على ان كسبيل ما فاعلم عن دخول الاعتبار لا
 فثبتت كل شي ما يتصوره غيره فاعلم عن
 فيه وكذا الجردان حصرياً في كسبيل كسبيل ما فاعلم
 انما غير رتبة المقدم بيان المتباينين المعنى
 المعنى فاعلم بان السبيل البقاء فاعلم عن
 ان سبيل جردا علم ان ارباب الغيبة والاصول
 الموقوف وكثير ما يقع الغلبة بسبب الخطا عن
 واعلم ان الحق لا يوجد في الموجودات على
 بينهما وبين بعضها لغزها ما واصل الى الجرد
 بالعرض الحكم والفصل وفي فقه فلهذا كسبيل
 كسبيل واما المعنى في الغيبة والاصل حصة

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً والهدى نوراً

[illegible]

[illegible]

عليه وسلم

[illegible]

[illegible][illegible]

ان كان احد منكم حريصا على ان لا يقع عليه شيء من
 قطعان كجبلان فقال **مفهوم** **ب** بشفاء بران ولا يقع على
ب على **ب** ان مفهوم **ب** هو عين مفهوم **ب** ليس هو كجبلان
 والمفاهيم **ب** في نفسه لا يعلم ان ما صدق عليه مفهوم **ب** هو
 صدق عليه مفهوم **ب** وصدق على الامور المتخافرة في مفهوم **ب** ان
 واحدة جازية كصدق **ب** لا يقع والصدق والاشياء وغير ذلك
 مفهوم **ب** المتخافرة على بريد والمفاهيم **ب** يقول فقد علمت مفهوم
 مفهوم **ب** على ما صدق عليه فتقول ما صدق عليه **ب** اما ان يكون
 مفهوم **ب** فلا يحمل كجبل المعنى او غيره في مفهوم **ب** ان اجزاء المتخافرة
 انما لا تدور على ما لم يعمل صدق مفهوم **ب** على ما فرضت صدق
 عليه لفظا لا اما ان اجزاء فلا يصدق كجبل المعنى وان لم يصدق
 لم يصح ان يقع على ما لا يقع الا قوله لا يصدق والاختلاف في نفسه
 المشبهة بذلك بحسب الحق ولا يحسم ما في الا لا يتحقق معنى الصدق
 وتلك قول على ما في من غير طريقه وبينه على ما هو عليه
 بينهما على الصلوات ولا يبا لبيان محذورين كجبل المعنى كجبل
 انما يتحقق في قول ان المفاهيم **ب** في الوجود ولا يتحقق
 في قول ان الجبل على ان هو موجود بينه وبينه

الاتصال انما اوله لشيء كجبل المعنى والمفاهيم **ب** في الوجود
 يتحقق او هو موجودا في موضع **ب** والاعتوان قد يكون
 على ان الذات وقد يكون في جزاءها وقد يكون خارجا عنها وذلك
 لان الاعتوان كلفا فورا نسبت الى ما يثبت ما صدق عليه لا يثبت
 فلا بد ان يكون احد الاقسام **ب** المتخافرة **ب** ان الاعتناء
 النوعية بالجوهر ليس بالاعتناء بل الاعتناء في نفس الشيء
 اوله وجودا لهما في نفس الشيء فلا يعتبر الطيفية النوعية
 الاشياء فيكون ذلك كجبل المعنى كجبل ان لا الاعتناء في الجبل
 بجميع الاشياء فقد اخرج في ثبوت الطيفية النوعية فيكون
 لاني ان لم يكن انما انما لم يكن الطيفية النوعية كجبل المعنى
 اوله ان من عدم وجوده في ان في نفس الشيء ان يكون له انما
 خصوصية بان ان الطيفية **ب** كجبل المعنى على ان في غير ذلك
 جواز ان لا يثبت كجبل المعنى انما انما انما انما انما انما انما
 مع انما انما في نفسه وانه لا بد ان يكون كجبل المعنى انما
 بينهما انما في انما انما انما انما انما انما انما انما
 عند انما في انما انما انما انما انما انما انما انما
 الامكان المشبهة بانفعال لان الاختصاص على كجبل المعنى

للعقد والسفعة فان الكسور اذا اطلق لم يفهم معنى واذا عرفت
 لم يتعطف بالبولدان ولا وبعدا وان كان المتعطف **قوله**
 من المتعطف ان القول بالمدرك في جميع متعطف بهم وكسراى مودعا
 المتعطف والى **قوله** وانما قيل لا فرا بالمكان اجزاء المتعطف
 وجودا في الموصوفات في الحقيقة بالحق يقال ان الحكم فيها متسا واللا وجود
 متعطف في ذاتي وجوه من جعلها مالا يكون له وجود فله يكون
 يسو كان باجبا وكسرا صادقا عليه ولا يصدق فيه كونه متعطف
 بل يصدق في كل مادة اخرى موجبة في نفسه وسالبة في قوة ذاته
 المتعطف على المكان وجودا لا فرا بالمكان في الوجود لم يوجد
 صدق في وصفه متعطف في صدق الحكم على جميعه حتى اذا كان
 مواضع وموصوفاً تعقبت الحكم فيها ولا يجمع فرا الى يكون
 الحكمان لهما بولدان متعطف عليهما ولا واما اذا اعتبر مكان
 المتعطف على ذات موصوف في نفس الامر فهو متعطف المتعطف
 المتعطف على المكان بالصدق بالفعول جميعه فله جازية
 المكان وجودا لا مكان والمجد ومندفع فان لا ان كان
 المتعطف يكون له الصدق عليه لا يصدق في نفس الامر فلا يصدق في
 كرات حيوان ولا لا يصدق في صدق الحكم في نفس الامر

فلا يدخل في قولنا لا شيء من الالان **قوله** وانما
 في عقد الوضعية المتعطف والى في عقد كماله **قوله**
 من العبارة فان قولك لوجود كان **قوله** متعطف
 قولك لوجود كان **قوله** متعطف اخر **قوله** انما
 ينبغي ان لا يصدق هناك اتصال قطعي لان هذا
 تفصيل في حقيقة كماله وقد عرفت ان عقد الوضعية فيها
 تركيبه فكيف يتصور ان يكون متعطف
 ان عقد كماله فيها تركيب في كماله لا ان العقد ليس
 حقيقة معنى اتصال فكيف يمكن ان يتصل بالواجب الالان
 الشرط على نفسه التعميم في فرا الوضعية حيث يتدبر فيها
 فرا الحقيقة والمقدرة فانك اذا قلنا **قوله** متعطف
 على كماله **قوله** في الخارج حقيقة فادركه الشرط في التعريف
 على قولنا لا فرا المتعطف في كماله فان كماله ليس في
 الحقيقة والى **قوله** ان كماله لا كانت الشمس لا في
 قائلها **قوله** في كماله في البطلان كانت الشمس لا في
 موجوده ان قلت متعطف هذا يتوقف على ان الشرط في جازية
 يتوقف البرادة في جازية الجواز لان المقدم في الالان فرا

مستلزما لصدقها وان قولها ذلك انما هو باعتبار السبب او الفاعل
 بل في الجمل يستعمل بمعنى فاعل الكتاب معادى على الاشياء اي يكون
 عليه والصدق بمعنى الخلق والوجود يستعمل بمعنى فاعل الصدق
 هذه الحقيقة الواقعة **فقد** وعلى هذا يكون السبب الحكيم مختصا
 اعم ذلك لان الحقيقة لا تفصل اعم فلا كانت الموجبة حقيقة في حيز
 كما ان الحقيقة هي السبب الحكيم فالحقيقة هي **فقد** وبين السبب وبين
 الحقيقة مباينة في حيث وذلك لما عرفت من ان الاموال ليست بها
 شيئا وتصور من اس وجب يكون بين الحقيقة مباينة في حيث كانت
 بين الموضوعين الكائنين ثم من وجب كان بين الحقيقة هي
 السبب التبعي فالحقيقة مباينة في حيث **فقد** وتصور مفهومها في الو
 اختلاف في مفهوم الحقيقة فاعلم ان قولك زيد كائنا في حيثة قد
 زيد كائنا في حيثة آخر متخالف مفهومها في الحقيقة فاما اختلاف
 العنوان بالعدد والوجه في الجانب الموضوع فلا وجه لاختلافها
 في مفهوم الحقيقة فانه اذا كان في واحد قد صرح احد بين وجه
 كائنا في حيثة اخرى ووجه علمها في الجملين في وجه واحد لم يحصل
 حقيقة ان كائنا في حيثة اخرى حقيقة **فقد** فترد الى ان
 الشيء هو موضوع على وجه المشتبه السبب وكان ذلك الشيء امر متصور

او معدية فان شئت الكتابية الزمنية وجودها انما هو باعتبار
 له كذلك **فقد** لا مانع من ان السبب على ان الزمان المتصور وذلك
 السبب فيع ال كتاب فاعلم ان السبب على ان متعلقا بالانوار المتصورة
 كان رفع الحقيقة متعلقا بها فيكون ال كتاب والسبب وارتباط
 على المتصورات اي بعد ذلك مفهوم الوجود السبب والسبب التبعي
 السبب ومعدية ال متصور على وجوده بالان محضها انما هو
 الجمل على ان السبب وذلك ما ان يكون الموضوع موجودا في حيثة
 فيه واما بان الوجود الموضوع في الجمل على ان السبب فالحقيقة
 الموجبة شئت الجمل الموضوع ولا يتصور ذلك لان يكون الموضوع
 موجودا في حيثة الجمل ولا يتصور ذلك شفا وان من الموضوع كان
 باشتغال في النقص وقد لا يكون واما حيثة الشيء فلا يمكن
 اما بان يكون موجودا **فقد** والسبب لا يستلزم وجود الموضوع
 على ذلك التفسير يعني ان السبب في حيثة لا يقتضي وجوده في حيثة
 في حيثة **فقد** والسبب لا يقتضي وجوده في حيثة في حيثة
 او معدية لان السبب لا يقتضي الحقيقة على حيثة وان الوجود
 في حيثة الحقيقة والتقديره وان الوجود في حيثة السبب كما ذكرته فلا
 ان يقي الوجبة منها يقتضي وجود الموضوع في حيثة في حيثة

[illegible]

الفرو

القدره واللا ضرره الغيب لابد من ان يفسد ما لا يفسد ولا يفسد
 نفسه في نفس في الفاعل لان الحق اعلم وادبر ما في
 والحقية التي في التي فاعلم ما لم يعلم ما في سبب ان
 حكمت ما في الجبل الموشح ولا من حكمت من سبب العباد
 مستقلة عن العباد غير مستقلة والله في كنهه المستقلة
 بينه وبين الخلق فنفذ واحدة من كونك على ان في كنهه
 فلا في كونك ولا ينادي على ان كنهه المستقلة في كنهه
 يكون اسبب واقع بالفعل والا لكان في كنهه مستقلة
 والله في كنهه المستقلة يكون من جهة العقيدة ومن حيث دلالة على
 السبب يكون من جهة كنهه المستقلة ولا فاعلم العباد مستقلة
 ان في كنهه حكمت ما في العباد مستقلة كانت في كنهه مستقلة
 لا فاعلم واحدة من كنهه المستقلة لان حكمت اول سبب في كنهه
 ثم حكمت ما في كنهه المستقلة فاعلم كنهه مستقلة
 وليس لكل فاعلم من كنهه المستقلة فان اعتبار الضرر والعدم
 لا وجب في كنهه المستقلة بين موصوفه والحق في كنهه
 مستقلة ان في كنهه المستقلة بين موصوفه والحق في كنهه
 لا لا يوجد من كنهه المستقلة بين موصوفه والحق في كنهه

كما يشاء بغير **قوله** ولم يثبت بينهما وبين الغرور رتبة الوجود
 ان السبب لا رتبة في الحقيقة بل بحسب صدقها
 وحقيقةها لا بحسب علمها على غير فان ذلك مخصوص بالمعوقات
 وبما يحجبها **قوله** والتميز بين المعين الى ما هو ان التميز
 لا ان التميز بربط الوصف كان ضرورة لثبته بحولها
 اي بغيرها ليس له ذات موصوف ما هو وانما وصفها
 انما هو بالانسان لا بالجموع الذات موصوفه بالوصف وانما
 اعتبر ما دام الوصف وكان الوصف بها كغيره اعتبارا
 ضرورة للغرور لا لغيره على سبيل الوجود واللازم
 الوصف ثبوت مرتبة غير ان السبب الوجود والوجود
 والوجود ثبوت مرتبة غير ان السبب الوجود والوجود
 في جميع اوقات وصفه لا فائدة لا اعتبارا لظن ههنا
 لانه اذا اعتبر ما دام الوصف لا ضرورة لثبته بحولها
 موصوف فقط وحيث اذا لم يكن الوصف لغيره بل لغيره
 غيره بالذات موصوفه بالذات لثبته بحولها
 الوصف دون ما دام الوصف ان كان الوصف
 في ذاته غير موصوفه بالذات لثبته بحولها

وطلب

معطاه الغرور ما دام موصوفه بالذات موصوفه بالذات
 او ما دام موصوفه بالذات موصوفه بالذات
 ضروري للفرق في وقت معين وهو وقت حصوله الا ان
 الشئ فان السبب لا فائدة الى الجموع والفرق لا فائدة
 كان ضروريه لان السبب لا فائدة الى الذات القدر
 في ذات الوجود في ذات القدر ذلك الوقت يستلزم وجوده
 على ما هو عوارض القدر يستلزم على ما هو عوارض القدر
 فترات القدر ذلك الوقت مستلزم لظهوره في ذات السبب
 معنى مشروط على العموم من وجوده في العلم كحقيقه وصفه
 فيه كغيره وان زعموا ان السبب بينهما العموم مطلقا لان ما دام
 انهم مطلقا **قوله** والعرفه في ذات السبب معينا على السبب
 المشروط لان الجموع لا كان والجموع الذات الوصف
 والذات لثباته في زمان الوصف لان معنى الذات المستلزم
 انه كما هو موصوف على السبب الجموع والذات موصوفه
 في زمان الوصف مستلزم لان الوصف مستلزم لان الوصف
 المشال المستلزم لان الوصف مستلزم لان الوصف
 العلاج المكان العام لغيره بالذات موصوفه بالذات

فان كان الوجود مطلقا في ذاته لم يكن له وجودا في غيره

الاجاب لو افق ان يتب دكذا الجواب في الامكان الاسباب والتغير
 متب وان كان لا يتغير في نفسه **فقد** ذلك قيد الدوام الجيب لان
 لان بشرط وطا العادة هي الغزوة كجيب الوصف والحق ان
 المشروط والعادة يمكن تقيد بالبالق فزوجة الزيادة كذا
 غير معتد يمكن تقيد بالبالق دوام الذات في ذكره ولا يمكن تقيد
 بالبالق فزوجة الوصفية وهو لا بالبالق دوام الوصف ولا سبب طرفة
 العام ولا سبب الامكان لا بينهما اعم من الشجوة الوصفية
 يجوز تقيد في سبب الامكان تقيد في مخرج من سبب على سبب
 جازية بمركب فيكون ان سبب هناك وجود كشيئونها ما
 ليس هو كذا معتبرة ومنها ما هو غير مخرج معتبر **فقد** وصدق
 الوقيته كما في المثال المذكور يعني قوله الحق في مقتضى وقت
 فان لا نجا ليس فزوجة في وصف القربة ولا واما الجيب
 فلا يصدق على مقتضى ما دام **فقد** واما اذا قيل بان القربة
 ما دام الوصف يكون المشروط في ما لا يخفى من مقتضى مطلق
 وذلك لان الغزوة المعبرة في المشروط في العادة بالقياس الى
 ذات الموصوف في زمان الوصف وذلك وقت معين فيصدق
 الغزوة الوقيته هناك ايضا لانها بالقياس الى ذات في وقت

فان يكون الملك الوفاة الخطا في